



التحكم في الأموال في السياسة

مقدمة موجزة

تقرير | 2022

التحكم في المال في السياسة

مقدمة موجزة

ماغنس أوهمان

كبير مستشاري التمويل السياسي و عضو مجلس الإدارة، مكتب ايفس الإقليمي لأوروبا



مركز مناهضة الفساد
و دعم الثقة في الديمقراطية

التحكم في الأموال في السياسة – مقدمة موجزة

تُعدّ الأموال جزءاً ضرورياً ضمن أي نظام ديمقراطي للحكم ولكنها ترتبط في ذاتها الوقت بالعديد من الإشكاليات. وتمنح شفافية القادة السياسيين حول الكيفية التي يجمعون بها الأموال و الكيفية التي ينفقونها بها، الناخبين خيارات أفضل- كما تقلل من مخاطر الفساد السياسي.

ظلت IFES لأكثر من عقد من الزمان تدعم الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالأموال في السياسة. ويستطيع الدعم الذي تقدمه في صورة التمويل السياسي أن يزيد من ثقة الجمهور في النظام السياسي و أن يقلل من الفساد السياسي و هذا العمل هو امتداد طبيعي لعمل IFES لتعزيز العمليات الديمقراطية والانتخابية- و يغطي عمل IFES في التمويل السياسي كل القارات و قد طال أكثر من 50 بلد حتى الآن و يشمل دعم البرلمانات وهيئات إدارة الانتخابات والأحزاب السياسية و المجتمع المدني و الإعلام.

التحكم في الأموال في السياسة – مقدمة موجزة



التحكم في الأموال في السياسة

مقدمة موجزة

تقرير 2022

وهذه الوثيقة هي مقدمة موجزة لإشكاليات المال في السياسة : كيف سعت البلدان في جميع أنحاء العالم إلى مواجهة التحديات المختلفة، ودور الجهات الفاعلة المختلفة في زيادة الشفافية ومكافحة الفساد.

التحكم في الأموال في السياسة- مقدمة موجزة

حقوق النسخ © 2022 المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية. جميع الحقوق محفوظة

إفادة عن (لزوم) التصريح: لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا العمل بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة، إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ الضوئي أو التسجيل أو أي نظام لتخزين واسترجاع المعلومات دون إذن خطي من المؤسسة.

ويجب أن تتضمن طلبات الإذن المعلومات التالية:

وصف المادة المطلوب الإذن لنسخه.

الغرض الذي ستستخدم من أجله المادة المنسوخة والطريقة التي ستستخدم بها.

اسمك، ولقبك، واسم الشركة أو المنظمة، ورقم الهاتف، ورقم الفاكس، وعنوان البريد الإلكتروني، وعنوان البريد.

يرجى إرسال جميع طلبات التصريح إلى:

International Foundation for Electoral Systems
2011 Crystal Drive, 10th Floor
Arlington, VA 22202
E-mail: media@ifes.org
Phone: 202.350.6700



نبذة عن IFES

تدعم IFES الديمقراطية من أجل مستقبل أفضل. وتتعاون مع المجتمع المدني والمؤسسات العامة والقطاع الخاص لبناء أنظمة ديمقراطية متينة توفى بالتزاماتها للجميع. وبوصفنا الرواد العالميين في مجال تعزيز الديمقراطية وحمايتها، ننشئ مساعدتنا التقنية وأبحاثنا التطبيقية هيئات انتخابية موثوق بها قادرة على إجراء انتخابات تتميز بالمصداقية، كما ننشئ مؤسسات حكومية فعالة وخاضعة للمساءلة، وإجراءات مدنية وسياسية تمكن الجميع من المشاركة الآمنة والمتساوية. وتبتكر كذلك طرقاً تمكن التكنولوجيا والبيانات أن تخدم الانتخابات والديمقراطية بشكلٍ إيجابي. ومنذ 1987 عملت IFES في أكثر من 145 دولة من ديمقراطيات نامية وأخرى ناضجة. وIFES منظمة عالمية غير حزبية مقرها في أرلينغتون، فيرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وهي مسجلة كمنظمة غير ربحية [501(c)(3)] بموجب قانون الضرائب الأمريكي.

IFES في أرقام



تمكنت من الوصول لأكثر من 25 مليون شخص بالتوعية في المسائل المدنية ومسائل الناخبين عام 2021



دعمت 30 عملية إنتخابات في 2021 و دربت أكثر من 300 ألف مسؤول إنتخابي



عملت في 58 قطراً في 2021.

قائمة المحتويات

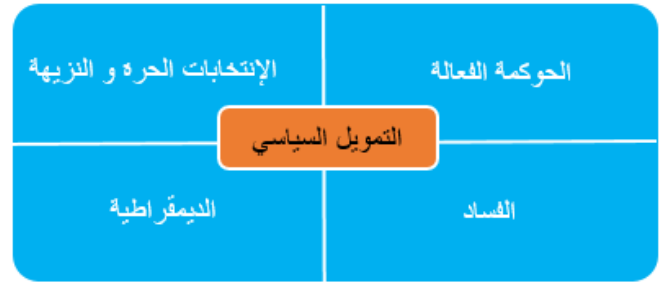
- 1..... أهمية المال في السياسة
- 2..... الإشكاليات التي يمكن للمال أن يخلقها في السياسة
- 3..... سوء استخدام موارد الدولة
- 4..... تنظيم التمويل السياسي
- 6..... إنفاذ القانون من خلال المؤسسات الحكومية
- 7..... دور المجتمع المدني و الإعلام
- 8..... الخلاصة
- 9..... المصادر

أهمية المال في السياسة

« المال هو حليب الأم في السياسة » جيسي أونرو (سياسي أمريكي وأمين خزانة ولاية كاليفورنيا، 1922 – 1987).

لمعالجة جذور الفساد السياسي ومقاومة الاستبداد، يجب أن تواجه الجهات الديمقراطية الفاعلة التمويل السياسي المعتم وغير المشروع - بدءاً بالترويج للنفوذ وحتى الإستيلاء على الدولة. ويُطلق على التمويل غير المشروع للحملات إسم «الخطيئة الأولى» للفساد لأنه ينشئ روابط فاسدة بين القطاعين العام والخاص.

و يلعب المال دورًا هاماً في عملية صنع القرار السياسي في كل مكان، برغم التباين الكبير في طبيعة السياسة باختلاف المناطق و البلدان. ويرتبط المال في السياسة، أو التمويل السياسي، بجوانب رئيسية في أي مجتمع حديث. إذ تلزم الموارد (المالية) لإخراج حملات إنتخابية مقنعة وقادرة على تحقيق التفاعل المرجو. لكن المال له القدرة أيضاً على أن يجعل المنافسة بين المتسابقين تنحرف عن مسارها. وبينما تضمن الإدارة السليمة فعالية الحكم في البلاد، فإن الفساد يمكنه أن يضر بسهولة بالحكم الرشيد.



ويتطلب أي مجتمع ديمقراطي حوارًا مستمرًا بين السياسيين والمواطنين، وهي عملية تتطلب بدورها التمويل. ولسوء الحظ يمكن أن يجعل المال السياسيين أكثر استجابة لمن يقدمون المساهمات المالية، دون الناخبين. وتقلل إتاحة التمويل القانوني وغير الفاسد من إغراء الإنخراط في السلوك الفاسد بالنسبة للسياسيين والأحزاب السياسية وموظفو الخدمة المدنية. غير أن وجود الأموال في السياسة -في حد ذاته- مخاطرة.

ولما كان المال جزءًا ضروريًا من السياسة، ولكنه مرتبط بالعديد من الإشكاليات، وجب علينا التفكير في كيفية التحكم في تأثيره لتنمية جوانبه الإيجابية والسيطرة على آثاره السلبية ودرءها في الوقت نفسه. ولا يوجد نموذج واحد للرقابة يناسب جميع البلدان، إذ يجب تقييم الأهداف والمشاكل التي ترغب فرادى الدول في معالجتها كل في سياقها. و لا يعني هذا أنه لا يمكن لكل بلد استخلاص الدروس من تجارب البلدان الأخرى.

وهذه الوثيقة عبارة عن مقدمة للمشاكل والحلول الرئيسية في مجال التمويل السياسي. وتتناول هذه الورقة أيضا التجربة العالمية لتنظيم التمويل السياسي في مختلف البلدان وكيفية إنفاذ اللوائح، كما تسلط الضوء على الضوابط التي تخص التقرير المالي، والحظر والقيود المفروضة على المساهمات والإنفاق، وتقديم التمويل العام. وتناقش أيضا أدوار المجتمع المدني ووسائل الإعلام، إضافةً للدروس العالمية المستفادة في الرقابة على الأموال في السياسة.

مجلس العلاقات الخارجية، "Making Anti-Corruption Reforms Stick in the Northern Triangle"، 12 مارس 2021¹

الإشكاليات التي يمكن أن يخلقها المال في السياسة

مصالح الأثرياء يمكن أن تكتسب نفوذاً لا تستحقه على السياسة

- بالرغم من أن «شخص واحد، صوت واحد» هو مبدأ راسخ للانتخابات في جميع أنحاء العالم، فإن الاختلافات في الموارد يمكن أن تجعل بعض الأصوات مسموعة أكثر من غيرها، إذ يمكن لمن يملكون المال التأثير على السياسيين والقرارات السياسية بطرق تخلق إشكالية للديمقراطية. وإذا مارس السياسيون المعاملة التفضيلية نحو الشركات التي تدعمهم، فقد يكون لذلك تأثيراً سلبياً على المشتريات الحكومية و مبادرات التنمية التي تقوم بها الدولة، وقد يضر ذلك ليس فقط بالديمقراطية، وإنما بفعالية الإدارة والحكومة أيضاً.

سوء استخدام موارد الدولة

- وفي أنحاء كثيرة من العالم، تسيء الأحزاب السياسية في الحكومة استخدام إمكانية التصرف في موارد الدولة لتعزيز بقائها في السلطة. وترد أدناه مناقشة هذه المسألة بمزيد من التفصيل.

تأثير التمويل غير المشروع على السياسة

- في بعض الأحيان يرغب المجرمون في الانضمام إلى الحكومة للحصول على حصانة، وفي حالات أخرى تغسل الحملات الانتخابية الأموال. كذلك قد يستخدم المجرمون التبرعات لممارسة التأثير على السياسيين لتجنب التحقيقات في أنشطتهم غير القانونية.

التمويل الخارجي قد يهدد سيادة السياسة الوطنية

- إذا تم استخدام الأموال من الخارج في الحملات الانتخابية، فقد يستجيب السياسيون للمصالح الخارجية بدلاً عن مصالح الناخبين. وإذا انتشر ذلك على نطاق واسع، يمكن تهديد سيادة البلدان.

الحملات المرتفعة التكاليف تضر القوى السياسية الناشئة

- إذا لم تستطع القوى السياسية الجديدة إسماع أصواتها لأن تكلفة الحملات باهظة للغاية، فلن يتمكن النظام السياسي من التكيف مع تغيرات الرأي العام. وغالباً ما تكون التكاليف المرتفعة للحملات مشكلة تواجهها النساء الراغبات في دخول السياسة، حيث تقل إمكانية وصول النساء عادة إلى شبكات أصحاب المصالح الأثرياء.

شراء الأصوات

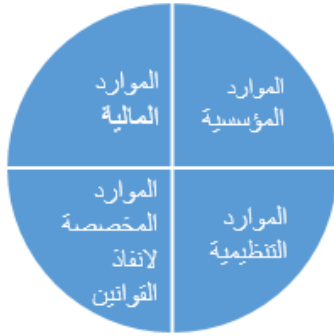
- والجهود المبذولة للفوز بالانتخابات من خلال الإنفاق بدلاً عن الدعم الشعبي شائعة في العديد من البلدان. ويمكن أن يتخذ شراء الأصوات شكل معاملات مباشرة، حيث يتلقى الناخبون الأفراد الأموال مقابل دليل التصويت بطريقة معينة (بما في ذلك النقاط صورة لورقة الاقتراع بهواتفهم المحمولة). وفي أحيان أخرى يكون شراء الأصوات غير مباشر وجماعي ويشمل ذلك إعطاء زعماء المجتمع أو الزعماء الدينيين حافزاً للتأثير على أصوات أتباعهم. وفي كلتا الحالتين يمكن أن يصبح شراء الأصوات عائقاً خطيراً أمام الانتخابات الديمقراطية.

سوء استخدام موارد الدولة

“ يفسد وضع موارد الدولة تحت سيطرة الحزب الحاكم المنافسة الانتخابية فضلاً عن أنه يؤثر سلباً على نوعية الحكم ...”

سبيك، برونو، فونتانا، اليساندرا (من المنشور: حصد فوائد النظام)

قد يكثر المتنافسون في العملية الانتخابية، غير أن بعضهم قد ينافس من مواقع يشغلونها في السلطة. ويصعب في الكثير من الأحيان مقاومة إغراء استخدام الموارد المتاحة من خلال الدولة. وتشيع الإتهامات باستخدام الموارد العامة لدعم الأحزاب أو تمويل الحملات الانتخابية لشاغلي المناصب الحكومية في جميع أنحاء العالم. وفي الحالات المفرطة، لا يكون الخط الفاصل بين الدولة والحزب السياسي الحاكم واضحاً ويستحيل فصل أحدهما عن الآخر. وفي مثل هذه الحالات، يصبح نقل السلطة عن طريق الانتخابات صعباً وتعاني الديمقراطية جراء ذلك.



وكثيراً ما يبتكر السياسيون الذين يشغلون مناصب في الدولة سبباً لإساءة استخدام موارد الدولة. ولا تنحصر موارد الدولة في المال فقط، بل يمكن أن تشمل موارد مؤسسية مثل الموظفين ووسائل الإعلام ووسائل الاتصال التي تتحكم بها الدولة. وقد يسيء شاغلو المناصب استخدام نكليفهم القانوني لتمرير القوانين واللوائح التي تتحكم في السلوك – بأية وسيلة بدءاً من تغيير القانون الجنائي وحتى ترتيب ظهور المرشحين على ورقة الاقتراع. وأخيراً، قد يسيء هؤلاء السياسيون الذين يشغلون مناصب في الدولة استخدام موارد الدولة المخصصة لإنفاذ القانون من خلال استخدام مؤسسات الأمن وإنفاذ القانون لتنفيذ اللوائح بطريقة متحيزة. ومن ضمن نماذج سوء استخدام الموارد يتم حرمان المعارضة من الحق في تنظيم المسيرات أو تعريض السياسيين أو النشطاء أو المعارضين أو حتى المؤيدين للمضايقات، في العديد من البلدان.

ومثل ما توجد أشكال عديدة لسوء استخدام الموارد، هنالك بالمقابل طرق مختلفة لمواجهة هذه الأنشطة. ويمكن وصف هذه الطرق تحت العناوين التالية:

- منع الكيانات الحكومية من محاباة أي طرف سياسي فاعل الحكومية أو التحامل عليه
- حظر الكيانات الحكومية من أنواع معينة من السلوك، مثل بدء مشاريع بنية تحتية جديدة أو زيادة المعاشات التقاعدية أو دعم الوقود قبل الانتخابات بفترة قصيرة
- منع الأطراف السياسية الفاعلة من تلقي خدمات من الكيانات الحكومية

ويشكل إساءة استعمال موارد الدولة جانباً شائعاً من جوانب المال في السياسة. ومسبباً للتخريب في الكثير من الأحيان. وتصعب معالجة بطريقة فعالة من خلال اللوائح الرسمية وحدها. ولردع سوء استخدام موارد الدولة، يجب أن تقوم هيئات الرقابة المالية السياسية بأنشطة رصد قوية وملتزمة، وأن يتوخى المجتمع المدني ووسائل الإعلام اليقظة. وفي نهاية المطاف، يلزم سحب الدعم الشعبي من الأحزاب السياسية التي تمارس مثل هذه الأنشطة للقضاء على سوء استخدام الموارد.

تنظيم التمويل السياسي

" في الدولة التي يستشري فيه الفساد، يجب أن تكون القوانين كثيرة جداً "

تاسيتوس (مؤرخ روماني، 55 – 120 م)

لدى جميع البلدان، على الأقل، بعض من التشريعات المتعلقة بالمال في السياسة. وتهدف ضوابط التقرير المالي إلى الشفافية، بينما يرحى درء السلوك غير المرغوب من خلال الحظر والقيود. وكثيراً ما يقدم التمويل الحكومي لتقليل اعتماد الأحزاب السياسية على الأموال الخاصة. وتشمل أنواع الضوابط الأخرى تلك التي تتعلق بإساءة استخدام موارد الدولة ووسائل الإعلام، والتي تحد من الفترة التي يمكن خلالها إنفاق أموال الحملة. وأياً كانت الضوابط المختارة، فيجب أن تكون مناسبة لوضع كل بلد وأهدافه، ولا قيمة لها ما لم يتم تنفيذها فعلياً. أنظر كذلك مبادئ براغ حول تنظيم التمويل السياسي.²

تقديم التقارير المالية

وتوافر المعلومات عن الأحزاب السياسية والمرشحين للمناصب العامة أمر أساسي في أي نظام فعال للرقابة المالية السياسية. وبدون هذه المعرفة، كثيراً ما تستحيل معرفة ما إذا كانت هناك ضوابط أخرى يتم انتهاكها. وقد أرسيت إتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد مبدأ الشفافية في التمويل السياسي، وهي تنص على الآتي:

يجب على جميع البلدان "أن تنتظر في اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية المناسبة، بما يتسق مع أهداف هذه الاتفاقية ووفقاً للمبادئ الأساسية لقانونها المحلي، لتعزيز الشفافية في تمويل الترشيحات للمناصب الحكومية المنتخبة، و في تمويل الأحزاب السياسية حيثما كان معمول به"³

ويجب أن يكون نظام التقرير المالي مناسباً للوضع في كل بلد من ناحية وضع النظام المصرفي من حيث التأسيس- على سبيل المثال- وقدرة الأحزاب السياسية/المرشحين على الإمتثال. ولا يجب أن تكون ضوابط التقرير المالي معقدة لدرجة تجعل أصحاب المصالح يعجزون عن الإلتزام بها. كما أن وجود ضوابط تتطلب تقديم التقارير لا يعني بالضرورة أن التقارير المقدمة دقيقة، أو أنها تخضع لمراجعة دقيقة.

الحظر والقيود على المساهمات والإنفاق

ومع أن الشفافية ضرورية، إلا إنها قد لا تكون دائماً كافية لضمان إجراء انتخابات نزيهة وتجنب الفساد في السياسة. فعندما تكون الفجوة في التمويل المتاح كبيرة، أو عندما لا تكون الحرية الكاملة مكفولة لوسائل الإعلام فقد يكون من الصعب إيصال المعلومات حول التمويل السياسي إلى الناخبين. وفي مثل هذه الحالات، قد يلزم أن تستهدف اللوائح سلوك السياسيين الفاعلين في حد ذاته وليس المعلومات المتاحة حوله فقط.

إحدى طرق مواجهة السلوك غير المرغوب فيه هي فرض الحظر. ويمكن استخدام هذا الحظر لمنع الجهات السياسية الفاعلة من تلقي الأموال مصادر تعتبر «غير مرغوب فيها». وتكشف قاعدة بيانات (أيديا) الدولية للوائح التمويل السياسي أن 70 بالمائة من الـ 179 دولة - التي توجد بيانات متاحة عنها- قد حظرت المساهمات التي تأتي

² https://www.unodc.org/documents/corruption/PragueEGM2019/Report_EGM_Transparency_in_Political_Finance_Prague.pdf

³ UNCAC Article 7(3).

من المصادر الأجنبية للأحزاب السياسية⁴. كما تحظر بعض البلدان المساهمة في الحملات على الشركات (28 في المائة من 177 دولة لديها بيانات متاحة حظرت مثل هذه المساهمات في (2023)). وحظر المساهمات من المال العام هو أحد الطرق لدرء إساءة استخدام موارد الدولة. كما تحظر العديد من البلدان التبرعات مجهولة المصدر لأن جوازها يجعل الرقابة على الإلتزام بحظر التبرعات الأجنبية أو تبرعات الشركات عمليةً شبه مستحيلة. ووفقاً لقاعدة بيانات (أيديا) فإن 73 بالمائة من 177 دولة تتوفر عنها البيانات تطبق حظرًا كاملاً للتبرعات المجهولة المصدر أو تفرض حدًا معيناً لها، مما يجعل حظرها أكثر أنواع حظر المساهمات شيوعاً. ويمكن أن يستهدف الحظر على النفقات ممارسات ضارة واضحة مثل شراء الأصوات أو رشوة مسؤولي الانتخابات. وتستخدم بعض البلدان الحظر على الإعلان لتحقيق أهداف أخرى، مثل تحقيق المساواة في ساحة الحملات الانتخابية من خلال حظر بعض الأنشطة مثل الإعلان الخاص. وأحياناً يعتبر حظر الإعلان - مع إمكانية الوصول المجاني والمتكافئ لوسائل الإعلام المطبوعة والمبثوثة- وسيلة للحد من مزايا المتسابقين الأكثر ثراءً. ويجادل الناقدون بأن مثل هذه الضوابط قد تحد من حرية التعبير.

وفي حالات معينة، قد لا ترغب البلدان في حظر أنشطة معينة كلياً بل في تقليلها بوضع الحدود. وتأمل بعض البلدان في تقليل خطر تأثير ضخامة التبرعات على قرارات السياسيين من خلال الحد من المبالغ التي يمكن للمانحين المساهمة بها. ويمكن لتحديد المساهمات أن يجبر الأحزاب السياسية والمرشحين على إستهداف مجموعات أكبر من الناس في جهودهم لجمع التبرعات، وهو تغيير يأمل البعض أن يزيد من المشاركة الشعبية في السياسة. كذلك يمكن وضع القيود على مقدار وكيفية إنفاق الأحزاب السياسية والمرشحين. ففي العديد من البلدان، تهدف هذه القيود إلى تسوية الساحة بين المتنافسين الأغنياء والفقراء. ولكن يمكن أن تهدف هذه القيود أيضاً إلى تقليل الإنفاق على الحملات الانتخابية بشكل عام إذا أُعتبر الإنفاق عليها مفرطاً بالنظر إلى الاقتصاد الوطني أو مستويات الفقر.

ويمكن أن يكون الحظر والقيود على المساهمات والإنفاق أحد الأدوات للسيطرة على الأموال في السياسة. غير أنه، لا جدوى من إدخال مثل هذه اللوائح ما لم يكن هناك نظام فعال للتقرير المالي يشتمل على طرق فعالة للكشف عن انتهاكات الحظر والقيود و إنزال العقوبات عليها. ومن غير المرجح أن يكون لمجرد فرض القيود أي تأثير ما لم يشعر مرتكبو الانتهاكات بالتهديد الحقيقي من العقوبات التي ستطالهم جراء الانتهاكات.

التمويل الحكومي للأحزاب السياسية والمرشحين للانتخابيين

إن تقديم الأموال النظيفة من ميزانية الدولة تحت الضوابط القانونية يمكن أن يساعده على الحد من التأثير السلبي للمال في السياسة دون تثبيط الحوار والمنافسة الصحيين. وقد تم استخدام تقديم التمويل العام للأحزاب السياسية والمرشحين للمناصب الحكومية (بشكل أقل شيوعاً) في بعض دول أمريكا اللاتينية منذ العشرينات من القرن الماضي وانتشر إلى أوروبا في الستينات ويستخدم الآن في جميع المناطق ومن قبل ثلثي دول العالم.

ويجادل مؤيدو التمويل العام بأنه يمكنه تسوية الساحة السياسية وإعطاء صوت لقوى سياسية جديدة وأصغر. كما يزعمون أنه يمكن أن يقلل الإغراء أمام السياسيين لتلقي تبرعات غير قانونية أو إساءة استخدام موارد الدولة، بينما يخشى المنتقدون من أن توفير التمويل الحكومي قد يضعف الصلة بين السياسيين وقاعدتهم من المؤيدين، ويجعل الأحزاب السياسية جزءاً من الدولة أكثر من كونها جزء من المجتمع. وإذا أُتيح التمويل الحكومي للأحزاب الممثلة في البرلمان فقط، فقد تصبح المنافسة أكثر صعوبةً للأحزاب حديثة النشئ.

⁴ البيانات من أيديا الدولية، من منتصف 2023، راجع "الموارد"

⁵ هنالك العديد من الإشكاليات ويجب أخذها جميعاً في الاعتبار عند تصميم نظام تمويل حكومي. أنظر باب التمويل الحكومي في كتاب IFES: [Political Finance Regulation – the Global Experience](https://www.ifes.org/publications/political-finance-regulation-the-global-experience)

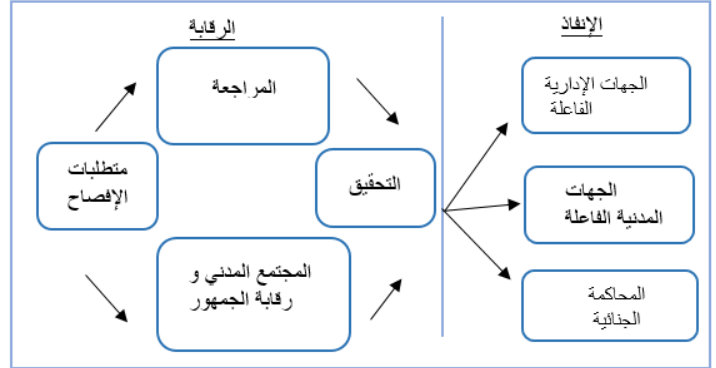
إنفاذ القانون من خلال المؤسسات الحكومية

"كلما كثرت الضوابط قل التطبيق" مايكل بينتو دوشينسكي (باحث في التمويل السياسي)

يمكن للوائح الرسمية أن تساعد في مواجهة التأثيرات السلبية للمال في السياسة، وذلك فقط إذا تم تطبيقها عملياً. ويتم تجاهل معظم لوائح التمويل السياسي في جميع أنحاء العالم إلى حد كبير، وذلك مع الإفلات التام من العقاب في الكثير من الأحيان.

وتتحمل هيئة إدارة الانتخابات في الكثير من البلدان مسؤولية الرقابة على التمويل السياسي كما يمكن أن تقوم بالمراقبة لجنة من الأحزاب السياسية أو مؤسسة مراجعة أو وكالة لمكافحة الفساد.

وأياً كان الوضع، فإن المؤسسة المراقبة يتعين عليها الإشراف على أفراد وكيانات من كبار السياسيين والأحزاب الحاكمة ورؤساء الدول في كثير من الأحيان. وقد تواجه المؤسسة ضغوطاً لصددها عن التمويل السياسي حياتهم المهنية. لذلك يصبح من المهم وجود هيكل



التحقيق في السجلات المالية بدقة. وقد تهدد جدية العاملين في الرقابة على تعيينة لقادة هذه المؤسسات وكذلك سيطرة المؤسسة على ميزانيتها الخاصة.

ولكي تكون الوكالة المنفذة فعالة، يجب أن تتاح لها إمكانية إنزال العقوبات الفعالة. وينبغي أن تكون هناك عقوبات مناسبة تتراوح بين العقوبات الإدارية الخفيفة (على المخالفات البسيطة – مثل تأخر تقديم الكشوفات المالية) والعقوبات الصارمة مثل رفض مشاركة أحزاب سياسية أو مرشحين سياسيين في الانتخابات. وينبغي تخصيص عقوبات صارمة للجرائم الخطيرة المتكررة. وأياً كان النهج المتبع، فمن الضروري أن يتمكن الطرف المتضرر من تقديم إلتماس لإعادة النظر في القرارات وأن تحترم الإجراءات سيادة القانون.

ويجب أن تتمتع مؤسسة الرقابة بالاستقلالية والتفويض والموارد اللازمة لتكون رقابتها على التمويل السياسي فاعلة، ويجب أن تعمل بنشاط مع جميع أصحاب المصالح المعنيين. والأهم من ذلك كله هو أن تُكفل للمؤسسات المنفذة الإرادة السياسية لفرض التشريعات الموجودة، حتى عندما يتم إنتهاكها من قِبَل السياسيين الأقوياء. ومن دون توفر هذه السمات، فمن المرجح أن يتم تجاهل أي لوائح رسمية.

و تتوفر الإرشادات للمؤسسات الرسمية القائمة على الرقابة على التمويل السياسي حول العالم في الموقع:

www.IFES.org/Oversight

المزيد من المعلومات متوفرة عن إنفاذ التمويل السياسي في شرق أوروبا ضمن قاعدة بيانات المؤسسة الدولية للنظم الإنتخابية على الموقع:

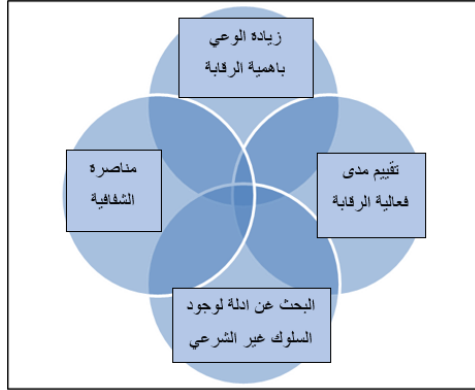
www.IFES.org/FORT

دور المجتمع المدني و الإعلام

«سر إنجاز الأمور هو التصرف حيالها!» دانتي أليغيري شاعر إيطالي، 1265-1321

رغم ضرورة وجود اللوائح الرسمية والإنفاذ المُحکم من خلال مؤسسات حكومية قادرة حتى تتسنى السيطرة على الأموال في السياسة، فإن التجربة تظهر أن تلك العوامل لا تكفي أبداً في فراغ، إذ يحتاج أصحاب المصالح الآخرون إلى القيام بدور نشط في الرقابة على كيفية تدفق الأموال داخل وخارج النظام السياسي. ويتحمل السياسيون والأحزاب السياسية مسؤولية هامة لسرعة الإستجابة، ويجب على الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل مجموعات المجتمع المدني ووسائل الإعلام إشراك الناخبين في كيفية تأثير التمويل السياسي على الحياة اليومية للمواطنين العاديين.

أدوار المجتمع المدني في تعزيز الشفافية في التمويل السياسي



المجتمع المدني

للجهات الفاعلة في المجتمع المدني أدوار رئيسية، تشمل التأكد من وعي الجمهور بالآثار السلبية طويلة الأجل لشراء الأصوات، وإساءة استخدام موارد الدولة. لهذه الجهات القدرة على مراقبة سلوك الأحزاب السياسية والمرشحين بطريقة قد لا تمتلك مؤسسات الدولة القدرة أو الإستقلال السياسي للقيام بها. (لاحظ أن مراقبة التمويل السياسي يجب أن تبدأ دائماً قبل وقت طويل من يوم الإقتراع). لمزيد من المعلومات حول مراقبة المجتمع المدني لتمويل الحملات راجع دليل المؤسسة الدولية للأنظمة الإنتخابية بعنوان:

"Vote for Free, a Global Guide to Citizen Monitoring of Campaign Finance."

الإعلام

تلعب وسائل الإعلام عبر الإنترنت والمبثوثة و المطبوعة، دوراً أساسياً في الوقوف على معرفة الناس بالمصادر التي يحصل منها السياسيون على المال وطرق استخدامهم له، وطرق استخدام بقية الأطراف الفاعلة في العملية السياسية للمال. ومن خلال فضح سوء السلوك وانتهاكات الضوابط، يمكن لوسائل الإعلام أن تساعد في معاقبة أولئك الذين يحاولون تعويض ضعف السند الشعبي - في المنافسة على السلطة السياسية - بالمال.

وتعتبر الفضيحة أحد أميز العوامل التي تشكل قوة دافعة لحصول الإصلاحات في اللوائح التنظيمية. وعلى الرغم من أن الفضائح ليست هي التفسير وراء حدوث جميع حالات إصلاح التمويل السياسي، إلا أنها يمكن أن تكون قوة مهمة للتغيير. ويمكن أن يؤدي إستياء الجمهور من انتهاكات لوائح تمويل الحملات الانتخابية، للمطالبة بالتصدي لحدوث مثل هذه المخالفات مرة أخرى في المستقبل. ومن أجل إحراز التقدم على المدى الطويل فمن المهم ألا تركز وسائل الإعلام على الفضائح الفردية فحسب، بل أن تتابع بدقة الجهود المبذولة لتحسين الوضع - فقد يعد السياسيون بإصلاح التمويل السياسي قبل الانتخابات وينسون مثل هذه الوعود بعد يوم الانتخابات.

الخلاصة

"المال لن يخلق النجاح، لكن الحرية التي تكفل لجمعه ستفعل."

نيلسون مانديلا (رئيس جنوب إفريقيا الأسبق)

قبل بضع سنوات، لخصت المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية وعدد من المنظمات الأخرى الدروس المستفادة من العمل في إشكاليات مراقبة التمويل السياسي والشفافية على مدى العقود العديدة الماضية. ومع أن التجارب تختلف من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر (وبمرور الوقت)، فقد تم إعتقاد خمسة مفاهيم رئيسية على الصعيد العالمي:

1. المال ضروري للسياسة الديمقراطية، ويجب أن تحصل الأحزاب السياسية على الأموال لتلعب دورها في العملية السياسية - يجب ألا يحجم التنظيم من المنافسة الصحية.
2. المال جزء من النظام السياسي يستحيل ألا يرتبط بالإشكاليات، والتنظيم مرغوب فيه.
3. يجب أن يؤخذ السياق والثقافة السياسية في الاعتبار عند وضع استراتيجيات للسيطرة على الأموال في السياسة.
4. يمكن أن يساعد التنظيم والإفصاح الفعالان في السيطرة على الآثار الضارة لدور المال في السياسة، ولكن فقط إذا كان التصور والتنفيذ جيدان.
5. تعتمد الرقابة الفعالة على أنشطة وتفاعل العديد من أصحاب المصالح (مثل الجهات التنظيمية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام) على أساس الشفافية

بصرف النظر عما سبق، من المهم إدراك أن تحقيق الرقابة الفعالة على التمويل السياسي من المرجح أن يستغرق عقوداً وليس سنوات (فالإشراف الكامل غير ممكن على الإطلاق). ويجب أن يتحلى أي شخص يتطلع إلى تعزيز الشفافية فيما يتعلق بالأموال في السياسة بالصبر ويتوقع أن يمتد العمل على مدى زمني طويل.

لكن الفشل في معالجة هذه القضية يترتب عليه خطر وجود بنظام سياسي لا يسيطر عليه الإقتراع، بل المال. ولا يمكن أن تحدث السيطرة الفعالة على الأموال في السياسة إلا من خلال جهد منسق ومثابر من قبل جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

- IFES online content about political finance, available at www.ifes.org/issues/political-finance
- IFES online content about abuse of state resources, available at www.ifes.org/abuse-state-resources
- A comprehensive toolkit for public institutions mandated to oversee compliance with political finance regulations is available at www.ifes.org/Oversight
- Group of States against Corruption (GRECO) Analysis of political finance regulations in the Council of Europe region. Available at www.coe.int/en/web/greco/evaluations/round-3
- International Foundation for Electoral Systems (2022) *Vote for Free, A Global Guide to Citizen Monitoring of Campaign Finance*, available at www.IFES.org/voteforfree
- International Foundation for Electoral Systems (2018) *Abuse of Abuse of State Resources Research and Assessment Framework*, available at www.ifes.org/publications/abuse-state-resources-research-and-assessment-framework
- International Foundation for Electoral Systems (2017) *Unfair Advantage: The Abuse of State Resources in Elections*, available at www.ifes.org/publications/unfair-advantage-abuse-state-resources-elections
- International Foundation for Electoral Systems (2013) *Political Finance Oversight Handbook*. Available at www.ifes.org/publications/tide-political-finance-oversight-handbook. Also available in Indonesian and Russian.
- International Foundation for Electoral Systems (2009) *Regulating Political Finance, the Global Experience*. Available at <https://www.ifes.org/publications/political-finance-regulation-global-experience>
- International IDEA *Political Finance Database*. Available at www.idea.int/themes/political-finance
- Library of Congress (2011) *Campaign Finance: An Overview*. Available at www.loc.gov/item/2018298980
- Nassmacher, Karl-Heinz (2009) *The Funding of Party Competition: Political Finance in 25 Democracies*. Nomos.
- Ohman, Magnus & Zainulbhai, Hani (eds) (2009) *Regulating Political Finance, the Global Experience*. International Foundation for Electoral Systems, Washington. Available in English, Dari, French, Pashto and Russian at <http://www.ifes.org/translated-publications-key-political-finance-issues>
- U4 Anti-Corruption Resource Centre, *Political Finance*. Available at www.u4.no/publications/political-finance-state-control-and-civil-society-monitoring
- Transparency International, *Buying influence – money and elections in the Balkans*, available at www.transparency.org/whatwedo/publication/buying_influence_money_and_elections_in_the_balkans



HQ | 2011 Crystal Drive | Arlington, VA 22202 | USA

 www.IFES.org